

# ودادية قداماء البرلمانيين التونسيين

## البيان السياسي للقراءة النقدية لسياسات فترة الحكم في تونس من سنة 1955 إلى سنة 2010

الهدف الأساس: استحضار السياسات التي اتبعتها الدولة الوطنية، في مختلف المجالات، وتقييمها، موضوعيا، بذكر النتائج التي حققتها، والإخلالات التي صاحبها، ابتغاء الاستفادة من ذلك لمواصلة المسيرة الوطنية في أقوم السبل. ربما يكون من المناسب لتأطير هذه الحقبة، سياسيا، اعتبارها حقبة الحزب الحر الدستوري، سواء من حيث المراحل التي سبقتها، كمقدمات، في النضال ضد الاستعمار الفرنسي، أو من حيث مباشرة الحكم، فعليا، بعد الاستقلال. ولا منازعة في الدور الريادي الذي قام به الحزب الحر الدستوري منذ تأسيسه سنة 1920 من قبل نخبة من الوطنيين كان أبرزهم الشيخ عبد العزيز الثعالبي، ثم من الذين خلفوه في (اللجنة التنفيذية) وفي (الديوان السياسي) لهذا الحزب سنة 1934 ثم في الديوان (السياسي) وأبرزهم الزعيم الحبيب بورقيبة وفي (الأمانة العامة) لهذا الحزب أيضا سنة 1955 بقيادة الزعيم صالح بن يوسف.

ثم تأتي المراحل التي كان فيها هذا الحزب، مستأثرا بقيادته للحياة السياسية، طيلة فترتي الحكم، الأولى برئاسة الزعيم الرئيس الحبيب بورقيبة إلى نوفمبر 1987، والثانية برئاسة خليفته زين العابدين بن علي إلى نهاية 2010. وقد كان لهذا الحزب و لمكونات المجتمع الملتفة حوله الدور الفعال في مقاومة الاستعمار بإيقاظ الوعي الوطني في الشعب، وتنظيم قواه الحية للمقاومة، وبمختلف أوجهها، ووضع القضية الوطنية و الدفاع عن الهوية في المنهج المناسب للواقع التونسي، ولطبيعة الخصم، وللوضع الإقليمي والدولي، ولمقتضيات العصر... ويشهد على أهمية دوره الرئيس ما خاضه الشعب التونسي، في ظل رايته، من نضالات مجيدة، وما قدمه من شهداء، وما سجله من بطولات، لحسم كفاحه التحريري بالنصر المؤزر، وتخليص الوطن من استعمار هيمن على تونس أربعاً وسبعين سنة، ثم ما نهض به في بناء و ترسيخ أسس الدولة الوطنية الحديثة، وضبط اختياراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما حقق في المجالات الحيوية نجاحات كبرى.

ولكن لا بدّ من التذكير بما شهدته هذا الحزب، طيلة هذه المسيرة المديدة (أولا من 1920 إلى 1955 وثانيا منذ 1956) من أزمات وخلافات، في صلبه، وما حصل في ذلك من أخطاء، في مجريات الصراع، كانت، في مجملها، أمرا طبيعيا في الأوضاع التي مرت بها البلاد التونسية، كأغلب الشعوب العربية والإسلامية، وخاصة في منطقة شمال إفريقيا، ونعني بذلك: تنافس القيادات واختلافها، وعدم القدرة على التعايش الهادئ بينها، وبروز شخصيات استثنائية انفردت بالتأثير الأدبي والفكري وبالسلطة، وطغت على مجالات المشاركة، ثقة في النفس، أو خوفا على المكاسب الوطنية، أو نزوعا إلى الهيمنة، وارتكبت، في ذلك، أخطاء بلغت أحيانا مستوى الخطايا.

فبالنسبة للرئيس الحبيب بورقيبة يمكن تنزيل حقبة حكمه في فترتين: الفترة الأولى عندما كان متمتعا بالقدرة على تولى القيادة، بما تتطلبه من نظر استشرافي بعيد، وبصيرة متوقدة في اختيار المواقف، وكسب الرهانات، وإقناع الشعب بزعامته. والفترة الثانية عندما تقدم به العمر، ووهنت قواه، فضعت طاقته على الاستجابة لمقتضيات رئاسة الدولة، وخاصة لما كانت تتطلبه المرحلة التي بلغتها البلاد، من حيث التوق لولوج مغامرة الديمقراطية.

كانت الفترة الأولى زاخرة بالإنجازات التاريخية العظيمة وخاصة: تخليص الوطن من مخلفات الاستعمار في المجالات السيادية والاقتصادية والتربوية والثقافية، وضع الأسس الأولى لبناء الدولة التونسية الحديثة، من حيث اختيار نمط دستوري للحكم يرتكز على إرادة الشعب، بإعلان الجمهورية، وتمكين الشعب من اختيار الهيئة التشريعية في المستوى الوطني، وهيئات البلديات في المستوى المحلي، وغرس الدعائم الكفيلة بتحقيق مدنية الدولة وهيبتها من خلال تركيز إدارة ناجعة وثابتة الكفاءة، وتوضيح علاقات السلط بعضها ببعض، وبث الوعي المواطني، وتعزيز عرى المجتمع المتضامن بالحد من التمحور القبلي والجهوي والطبقي حيث كان للمجلس القومي التأسيسي دور كبير في إرساء مقومات الدولة الحديثة، مما ظهرت نتائجه التاريخية في المنهج الذي انفردت به تونس، بعد 14 جففي 2011، عن شقيقاتها العربية التي مرت بما مرت به هي، ولكن أوضاعها تردت بتفكك عرى الدولة، والانخراط في الفوضى والتحارب، وتجلت للجميع، عند المقارنة، المكاسب الكبرى التي حققتها الدولة الوطنية في تونس، فيما بين 1956 و 2011 من إدارة وطنية ذات كفاءة وانضباط، وجيش جمهوري عالي التكوين وطني العفيدة، إضافة الى مجتمع مدني، وشباب متقف، ساهمت إلى جانب الطبقات الشعبية الأخرى في تجنب الوطن أخطار الفتنة والفوضى وسوء المصير..

ومن أهم منجزات المرحلة البورقيبية الأولى تبني بلادنا نمطا مجتمعيا تقدما ذا طابع شعبي، حقق تحرر المرأة من ربقة التخلف، وتعميم التعليم ونشره في أقصى الأرياف، وتوحيده، وتعمير محتواه، والحرص على رفعة مستواه، وحماية القوى المنتجة بسياسات وقوانين تضمن السلم الاجتماعية وتوفير أسباب التنمية الشاملة، والعناية بصحة المواطن بنشر الوعي

الصحي وتوفير الوحدات الصحية المناسبة وتقريبها من الطبقات الشعبية المحتاجة، والعمل على توفير السكن اللائق لطيف واسع من الطبقات ضعيفة الدخل وتوسيع قاعدة الطبقة الوسطى.

ولا منازعة في كون هذه الفترة حققت لتونس مكانة رفيعة، في مستوى العلاقات الدولية، بما توفقت إليه من ثوابت لسياساتها الخارجية اتخذتها ببصيرة وواقعية، وبمواقف اقدمت عليها، بجرأة، في منعرجات دقيقة، كانت نتائجها مضرب الأمثال في الحكمة وبعد النظر وسلامة العقبي.

ورغم ما ثار من جدل حول بعض أوجه تلك السياسة، إبان اتخاذها، فإن التاريخ اثبت صوابها، وبوًا تونس، بسببها، مكانة محترمة، في المستويات الإقليمية والعربية والدولية.

وكان من طبيعة النتائج الطيبة لهذه الفترة من حكم بورقيبة، أن بلغت الدولة الفتية، بقيادته، مستوى من التقدم الشامل، اتسع به المجال الوطني العام للأراء المتعددة والمختلفة، وللنمازة السياسية والفكرية والثقافية، ولولادة طموحات مشروعة في المشاركة في قيادة الدولة.

ورغم ما حققته المرحلة الأولى من فكرة الوحدة القومية، من نجاح اتسعت به المشاركة للمنظمات القومية في المجال التشريعي والبلدي والمسؤوليات الوزارية، فلم يكن من حظ تونس أن تمثل الاستثناء في مجموعة الدول الناشئة، مثلها في المنطقة الشمال إفريقية والعربية التي حالت دونها ودون الهدف المثالي في التسيير الديمقراطي، طبيعة الحزب القائد، والزعيم الرائد، فتعطل التحول السلس من هيمنة الرئيس الذي لم يقدر على التخلص من شعور طاع بأنه أبو الشعب، وأنه الأجر بالسهر على حظوظه، فلم يفلح التنظيم الحزبي الحاكم، صاحب المنجزات الكبرى، بقيادته، في التوفيق بين ما كان يراه ويحرص عليه من ضرورة الحفاظ على وحدة القيادة وقوتها لفائدة البلاد، وبين الاستجابة لما أصبحت عليه النخب، في البلاد، من تنوع ووعي وكفاءة، ونشأت عن ذلك أزمات تم فيها اللجوء إلى القوة، وحصلت أخطاء، وارتكبت في بعضها مظالم وأهدرت حقوق وانتهكت حرمان في أغلبها غير ممنهجة.

ونشأت الأزمات الحادة، خصوصاً، في التعامل مع الشباب، بصورة عامة، والجامعي، بصورة خاصة، وحتى في الشباب الدستوري التابع للحزب الذي كان في طليعة القوى المجاهرة بضرورة السير التدريجي في سبيل الديمقراطية، ومع القيادات النقابية العمالية التي كانت مجالاً لقوى معارضة، ولحساسيات سياسية لم تجد لها ميداناً مسموحاً فيه بالنشاط غير الحقل النقابي، وكذلك مع بعض القيادات الدستورية التي ضاقت بهيمنة الزعيم الرائد والحزب القائد، بعد أن فشلت داخل الحزب نفسه، في محاولة بث النفس الديمقراطي داخله، إضافة إلى ما اعترى مسيرة البلاد من تذبذب في مرحلة "الاشتراكية الدستورية" وما أحاط بها من ملامسات خسر بسببها النظام والحزب طيفا من النخبة.

ولذلك فإنه مما يجب التسليم به أن هذه الفترة الغنية بالإنجازات التاريخية، لم تفلح في ميدان أساسي، ألا وهو قيادة البلاد، تدريجياً، في سبيل الديمقراطية، وذلك خاصة في مراحل معينة كانت الفرص فيها مواتية لذلك، لو استطاع النظام الحاكم اغتنامها.

فقبيل نيل الاستقلال التام كان يمكن للخلاف الذي شق الحزب الحر الدستوري إلى مجموعتي البورقيبيين واليوسفيين أن يكون مناسبة للتعايش بين تيارين قويين يتنافسان، عند عتبات الدولة الوطنية الحديثة، على تولى الحكم، وتدريب الشعب على الاحتكام لقواعد الصراع السلمي والتوالي على السلطة، ولو أن ذلك كان بعيد الاحتمال قياساً على طبائع الحكم التي كانت سائدة في تلك المرحلة من خلال تجارب بلدان العالم الثالث المنعقدة حديثاً من الاستعمار.

وفي سنة 1971، إثر فشل تجربة التعاضد التي بدأ شيئاً فشيئاً العدول عنها، برزت تيارات جديدة تنادي بإعتماد منهج ديمقراطي داخل الحزب و تعديل الدستور لاحداث التوازن بين السلط، واستطاعت أن تكون تياراً قوياً، في مؤتمر المنستير الأول، حيث فازت بأغلبية واضحة، وربما لو نجحت محاولتها لسمحت ببداية التمرس بقبول المشاركة، في الحكم، حتى من خارج الحزب، ولكنها تعثرت لارتباطها بالصراع على خلافة بورقيبة.

وكانت الفرصة الثالثة والأخيرة، في حكم الرئيس بورقيبة، لولوج المجال الديمقراطي، هي الانتخابات التشريعية التي جرت سنة 1981 وشاركت فيها بعض التيارات السياسية المعارضة وكادت أن تفوز، لولا التزيبف، بمقاعد بعض الدوائر دون أن يمكنها ذلك من إزاحة الحزب الحاكم عن مواصلة انفراد بالسلطة، ولكنها كانت ستمثل بداية لدخول المعارضة للبرلمان لولا أن بنية نظام الحكم صارت رئاسوية وفقد فيها بورقيبة، بسبب الشيخوخة والمرض، الكثير من مقومات الزعامة وأهلية الرئاسة.

وكانت محصلة هذه الفرص الثلاث أنها أهدرت:

أولاًها بالركون من طرفي الصراع إلى استعمال القوة والسعي لقهو الخصم والاستئثار بالزعامة والقيادة.

والثانية والثالثة بصراع الطامحين، من قادة الحزب، للتوقيع لخلافة بورقيبة، واستعمالهم دوره الحاسم في إيقاف هذا المسار، بتزيبف نتائج بعض الدوائر، لأنهم رأوا فيه تهديداً لما كانوا يطمحون إليه.

الفترة الثانية من حكم بورقيبة تلاقت فيها أسباب التأزم المسجلة، في آخر الفترة الأولى، مع التراجع المحزن في التقدم الذي كانت تسير بنسقه البلاد من قبل.

فالرئيس منهنك القوى بشيخوخة مريضة، ومنفصل عن واقع البلاد بمحيط ضيق جداً، من مستشاريه. والحزب يعاني من تزيفه الداخلي بالمتشقين عنه، وبضعف جاذبيته للكفاءات الوطنية والشابة، وبنشوء تكتلات، داخله، تتصارع على الخلافة وعلى تولي أكبر المناصب فيه وفي أجهزة الدولة.

وفي هذه المرحلة الدقيقة، من حياة البلاد، بلغ القلق أوجه على مصير الدولة، والخوف من انتهاء على منجزات الفترة الذهبية من حكم بورقيبة، وأصبح المواطن الواعي، والمسؤول المخلص، والمعارض البناء، كلهم في حيرة طاغية وانتظار مشوب بالتوجس. ولعل هذا الوضع كان السبب الأكبر في طبيعة الاستقبال الإيجابي، عموماً، للطريقة التي أزيح بها بورقيبة، عن الحكم، وتقلد بها، خليفته زين العابدين بن علي رئاسة الجمهورية والحزب الحاكم. ومثلما كانت حقبة الرئيس الحبيب بورقيبة ذات فترتين مختلفتين فإنه يمكن تقسيم حقبة الرئيس زين العابدين بن علي مثلها إلى فترتين .

الفترة الأولى: شهدت بوادر تبشر بتحول في طبيعة الحكم رحب به الشعب، عامة، سواء المعارضون لبورقيبة أو المحايدون وأنصار بورقيبة الذين ارتاحوا، نسبياً، لطريقة إبعاده عن الحكم، وقد كان للبيان الذي أعلنه الرئيس الجديد فجر 7 نوفمبر 1987 صدى طيب، واتخذت، تبعاً لما وعد به، سياسات، وإجراءات، وصدرت قوانين، تنحو تجاه التغيير إلى الأفضل، واستوعب الحزب الذي طور رسالته وأصبح اسمه التجمع الدستوري الديمقراطي، أطياً جديدة من الأطارات، كانت معارضة أو مبعدة، وخفت وطأة السجن والإبعاد على تيارات معارضة، وسمح لبعضها بالنشاط القانوني، وأصبح الإعلام أقل قيوداً، وسادت السلم الاجتماعية في القطاعين العام والخاص.

واستأنفت البلاد مسيرتها بنوع من الثبات في الوجهة، والحزم في القيادة، والرشد في التسيير، مكن من توافق جل الطيف السياسي و المدني حول ميثاق وطني وبدأت نتائج ايجابية تتحقق في مختلف الميادين، ونتج عن ذلك ارتياح عام في الداخل، وعلاقات واضحة ومستقرة ومهياة للتطور الإيجابي في المستوى الخارجي، العربي والإقليمي والدولي.

الفترة الثانية: ولكن ثلاثة عوامل أساسية تسببت، ببطء نسبي، إلى نظام الحكم، وانحرفت بالمسيرة التي بدت، خلال سنواتها الأولى، باعثة على التفاؤل: العامل الأول في ما آلت إليه المقاربة التي تم اتباعها في ترتيب الحياة السياسية، في الدولة، حيث بدأ الرئيس، بتؤدة وبخطوات موزونة ومتتالية، في حصر اتخاذ القرارات المهمة في مركزية خانقة مرتبطة به شخصياً أو بمن يختارهم، هو، في أجهزة الدولة، وشاع عن هذه الطريقة أنها تمتد بأذرع سلطة الدولة، وتقع في خطا تغليب الولاء، ولو على حساب الكفاءة، وتسهل اندساس الوصوليين وضعفاء النفوس ليضايقوا المناضلين الشرفاء والأكفاء، فغابت عن الساحة وجوه بارزة، من نواب برلمانيين، وقادة فكريين، وبقايا عريقة من احرار المقاومين وعوضتها وجوه من هؤلاء، وأخرى، لا مؤاخذه على الغالبية منها، إلا كونها لم تصعد لمسؤوليات سياسية أو تنفيذية إلا بالمصعد الرئاسي، ونشأ عن ذلك ضمور كبير في الجانب الديمقراطي والمشاركة الشعبية الحقيقية، في الحياة السياسية، فتضاءل وجود الرأي المخالف لما تتخذه السلطة، سواء في ذلك داخل حزب الرئيس، التجمع الدستوري الديمقراطي، أو في تنظيمات سياسية محدودة، تم قبولها في الهامش الذي جرى فتحه، بحذر وانتقائية، لإدخالها في البرلمان بغرفتيه وفي بعض البلديات. وصحبت هذا الضمور أزمات مختلفة المدى، من حيث الشدة والركون إلى استعمال العنف، في علاقات الحكم بالمعارضين رافضي الاحتواء، في ما فتحه لهم من مجال، وأفلح هؤلاء في تسويق صورة إلى الخارج، عن تعامل النظام معهم بعكس ما هو معلن، مما جعل منظمات الدفاع الدولية عن حقوق الإنسان وعن الحق في الديمقراطية والإعلام الحر تتأثر بشكاواهم، وتساهم في توجيه الانتقاد للنظام، وتحمل بعض المؤسسات الدولية على التهديد بربط تعاونها، مع بلادنا، بتغيير السياسة المتبعة في هذا المجال.

وقد نشأ في الداخل، وخاصة في أوساط النخب، قلق وعدم رضى بما آل إليه الوضع العام، وانكماش عن المشاركة النشطة في الحياة السياسية، وأصبحت تهمة تفضيل الولاء على الكفاءة لتولي المناصب القيادية في المستويات الوطنية والجهوية وحتى المحلية، رائجة، في انتقاد نظام الحكم وجهازه الشعبي، التجمع الدستوري الديمقراطي، بينما ظهر جلياً أن بعض من قربهم الرئيس من كبار مستشاريه اتخذوا لهم هدفاً مرتكزه التعويل على أجهزة السلطة وتقوية نفوذها وإضعاف حزب التجمع بتهميشه في كل المستويات وإفراغ أجهزته المحلية والجهوية خاصة من الزعامات الجهوية والقيادات المؤثرة. وقد كان بعض قادة الحزب يريدون تقوية الذراع الشعبي للدولة بدل اتخاذه أداة للتأثير في الشعب بما شعاره "كفى من عكاز السلطة" بينما بعض مستشاري الرئيس يعملون على أن يصبح قرار الحزب خاضعاً لما يصدر إليه عبر هاتف السلطة. العامل الثاني هو ما بدأ الإعداد له، من تراجع و من نكوص على ما كان أحد العناصر البارزة في بيان السابع من نوفمبر وفي تحويل الدستور لسنة 1988 والمتمثل في التداول على أعلى سلطة في الدولة بإنهاء الرئاسة مدى الحياة مند تحويل الدستور سنة 2002 عبر آلية الاستفتاء.

وقد شهدت البلاد في هذا السبيل حملات من الضغط والابتزاز والإغراء والترهيب، لضمان المناشدات الداعية رئيس الدولة لمعاودة الترشح للرئاسة، بل وبدأت تروج الهمسات بأن خلافة الرئيس يجري الترتيب لها لنلا تخرج عن المحيط العائلي الضيق وقد كان ذلك من أشد البواعث على الإحباط والتوجس.

أما العامل الثالث فهو ما أصبح شائعاً من مظاهر ثراء فاحش وجديد، في عائلات قريبة من الرئيس، صارت الأخبار التي تروج عنها، بين الناس، تضخمها وتتفنن في سرد خفاياها، من علاقات أصحابها بمفاصل الحكم وأجهزته الاقتصادية والمالية والجمركية والقضائية والأمنية، ومن السبل التي يتم بها الابتزاز والسطو على المال العام والخاص، بصور تقترب من القول بوجود بدايات لتنظيمات مفيوزية، أصبحت في طريقها للتحكم في البلاد، وطالت في سيطرتها صلاحيات رئيس الدولة نفسه، فأصبح أسيراً لا يستطيع كبح شهواتها ولا التصدي لمخططاتها.

وكان أخطر ما وصلت إليه الحال الشعور المتفشي في النخب بأن أذرع هذا الأخطبوط الجشع قد وصلت إلى بسط نفوذها في الحزب والدولة، وبدأت تركز من يطيعها ويعمل لصالحها في المراكز الحساسة فيهما، فضعت هيبة الأجهزة فيهما،

فالحزب فقد نفوذه الأدبي وقدرته على الاستقطاب، بعد أن بدأت الحاضنة الشعبية تتخلى عنه، والمسؤوليات المهمة في الدولة صارت إما فارغة من محتواها، أو خاضعة هي الأخرى لهذه القوة المخربة للضمير الوطني. وبدأت النقمة على هذا الوضع تتفشى في الغالبية النزيهة من المسؤولين في الدولة، وبين من فرضت عليه أوضاع معينة البقاء في قيادة الحزب الشكلية، واتسعت موجة الانتقادات في الأوساط الشعبية. ولئن لم تصل الحال الاقتصادية في البلاد إلى التأزم الهيكلي، فإن انسداد الأفق أمام فرص التشغيل قد فاقمت التوتر الاجتماعي وألهبت نقمة الشباب المتخرج من الجامعات والمنقطع عن التعليم.

إن هذه العوامل كانت نقاط الضعف الأساسية في الفترة الثانية لحكم بن علي وبسببها لم يستطع النظام، بقيادته، أن يتفادى ما جرى بين 17 ديسمبر 2010 و14 جانفي 2011 حيث لم يستطع الكم الذي كان التجمع يذكر أنهم مناضلون، في صفوفه، الوقوف عند انتفاضة كانت الحاضنة الجماهيرية إلى جانبها، بدل أن تكون إلى جانبه، واستمرت سلبية المنضوين، شكليا، في التجمع إلى أن أصبحت الانتفاضة ثورة.

## خاتمة

ومع أوجه الاختلاف الكبيرة بين طبيعة الحكم في الفترة البورقيلية، وبين طبيعته في الفترة التي تلتها، فإن التأمل العميق في ما آلت إليه تجربة الحكم فيهما يحمل على استنتاج مصيري، تتأكد الاستفادة منه، في المستقبل المرتجى لبلادنا، وملخصه أن التعويل على الأشخاص، مهما بلغت مكانتهم وما يتحلون به من صفات ترشحهم لتولي الحكم، فلا ينبغي أن يكون، دون وجود مؤسسات وهيئات يتوفر فيها الحياد والجدارة، ويحمي دورها الدستور والقانون، لتتولى الرقابة، وتضمن تطبيق القانون، وتنبه للخلل، وتكشف الحقائق في الإبان، وتحدد المسؤوليات، وتحاسب على الأداء.

إن ما تحقق في بلادنا، سواء في نيل استقلالها، أو في ما توالى، في مسيرة الدولة الوطنية الحديثة، من إنجازات رائدة وخالدة، قد كان، بمختلف تجلياته حصيلة نضالات مجيدة خاضها الشعب التونسي بكل أجياله، وطبقاته، وجهاته، وحساسياته السياسية والاجتماعية والثقافية، ومنظماته التي أطرت وقادت.

ولا شك أنه من حق الجميع أن يفتخروا بما تحقق، ولكن الذين ناضلوا في صفوف التيار الحر الدستوري يحق لهم أن يعتزوا بأنهم كانوا هم قادة هذه الملحمة العظيمة، غير أن عليهم ألا ينكروا ما تخلل بعض مراحلها من توجه خاطئ أو زيغ عن الحق، وظلم لبعض ذوي القربى في الوطن، وذلك مما يرفع عن ضمائرهم الوطنية الحرج، ويزكي حقهم في أن يواصلوا، في مسيرة الديمقراطية الوليدة، خوض النضال الوطني في سبيل تعزيز المكتسبات الوطنية الرائدة ورفع راية تونس ومكانتها بين الأمم، في غمرة الشعور بالمجد الأثيل الذي ورثوه عن الأسلاف العظام، والمسؤولية البناءة بما تقتضيه من روح مواطنة عالية.

وإنه ليحق لكثير من إشارات النظام السياسي في المرحلتين من 1955 إلى 2010 أن يفتخروا بما أنجزوا وأنجز أسلافهم لفائدة الوطن والشعب والنظام الجمهوري، وإن تكون قراءتهم النقدية لماضي حزبه قائمة على أسس موضوعية تتفاعل فيها، بالنسبية الواقعية، الأمجاد والأخطاء، ولا تتال منهم مساعي المنافسين في حلبة وطنهم الذي يحتاج لجهودهم في إطار ديمقراطي يستوعب كل أصحاب الضمائر الوطنية النزيهة والنفوس التواقفة لخوض النضال السياسي والاجتماعي الذي يدعوهم إليه، شعار حزبهم العريق من الآية الكريمة "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون".